النظام الإيراني يعتقل أكثر من 10 آلاف متظاهر

«العفو الدولية»: 143 قتيلاً في احتجاجات طهران

مظاهرات إيران

عواصم – «وكالات»: أعلنت منظمة العفو الدولية، أن 143 متظاهراً على الأقل قتلوا في مختلف أنحاء إيران منذ صدور الأوامر لقوات الأمن بالقضاء على الاحتجاجات التي أعقبت ارتفاع أسعار الوقود في 15 نوفمبر الجاري.

وذكرت المنظمة ومقرها لندن، أنه «وفقاً لتقارير موثوق به عدد القتلى هو 143 شخصاً على الأقل، وقد نجحت جميع الوفيات تقريباً عن استخدام الأسلحة النارية».

وقالت إن «أحد الأشخاص قضى بعد استنشاقه الغاز المسيل للدموع، وآخر بعد تعرضه للضرب»، وتابعت أنها «تعتقد أن عدد القتلى أعلى بكثير»، مشيرة إلى أن التحقيقات حول ذلك ما زالت مستمرة. ودعت منظمة العفو التي أعلنت الأسبوع الماضي عن مقتل أكثر من 100 شخص، المجتمع الدولي إلى إدانة إراقة الدماء.

وقال رئيس قسم أبحاث الشرق الأوسط في المنظمة فيليب لوثر: إن «رد فعل المجتمع الدولي الحذر للقتل غير القانوني للمتظاهرين غير كافية على الإطلاق»، وأضاف «يجب أن يدينوا عمليات القتل هذه بأقوى العبارات الممكنة وأن يصفوا هذه الأحداث كما هي عليه، الاستخدام القاتل وغير المبرر بتاتاً للقوة بغية سحق المعارضة».

وأفاد بيان منظمة العفو «إن مقاطع الفيديو التي تم التأكد منها تظهر أن قوات الأمن أطلقت النار عمداً على متظاهرين غير مسلحين من مسافة قصيرة. وفي بعض الحالات، أطلقت النار على المتظاهرين أثناء فرارهم».

كما تظهر أن قوات الأمن أطلقت النار من فوق أسطح المنازل، موضحة أن الحملة نفذتها الشرطة والحرس الثوري والباسيج «وغيرهم».

من ناحية أخرى أكدت المعارضة الإيرانية، أن النظام في طهران اعتقل أكثر من 10 آلاف شخص منذ اندلاع الاحتجاجات التي تشهدها البلاد ضد ارتفاع أسعار الوقود قبل 10 أيام.

وذكر «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية»، في بيان، أن النظام ما زال مستمراً في حملة الاعتقالات بحق المتظاهرين على نطاق واسع، وفقاً لما ذكره موقع «إيران الحرة» الإثنين.

وأشار البيان إلى أن نظام خامنئي حول المدارس الابتدائية إلى مراكز اعتقال، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات الدولية.

ولفت إلى مقطع فيديو على الإنترنت يظهر عناصر تابعة لميليشيا الحرس الثوري وهي تدخل المعتقلين معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي إلى داخل مدرسة «قدس» الابتدائية للبنات.

ودعت المقاومة الإيرانية الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ومؤسسات يونسكو ويونيسف والمنظمات الدولية الأخرى المدافعة عن حقوق الطفل وحقوق الإنسان إلى إدانة النظام بسبب الاعتقالات الواسعة وتحويل المدارس إلى سجون.

وليوم العاشر على التوالي شهدت العديد من المدن الإيرانية، مظاهرات ومواجهات بين شبان انتفاضة الوقود وقوات الأمن المتنكرين في الزي المدني.

من ناحية أخرى أعلن قائد الحرس الثوري الإيراني في منطقة بوشهر، جنوبي البلاد، علي رزمجو، عن إنشاء دوريات عسكرية جديدة في جميع المحافظات الإيرانية، تحت عنوان «رضويون»، لمساعدة قوات الباسيج والشرطة على «استتباب الأمن»، حسب تعبيره.

ويأتي الإعلان عن تشكيل قوات «رضويون»، في حين كشف مساعد قائد الحرس الثوري الإيراني علي فدوي، أن الاحتجاجات شملت 28 من بين 31 محافظة إيرانية، مما يعني أن الحرس الثوري واجه صعوبات في مواجهة الاحتجاجات العارمة مما اضطره إلى تشكيل قوات جديدة، حسب موقع «إيران إينترنشنال» الإخباري.

ووصف علي رزمجو الاحتجاجات الأخيرة في بلاده بأنها «فتنة عالمية»، كما وصف المحتجين بـ«الأشرار ومثيري الشغب»، وقال إن «الجمهورية الإسلامية واجهت اضطرابات كثيرة في الماضي، ونجحت في صدها، وفي أحداث الأسبوع الماضي، كانت قوات التعبئة (الباسيج) في الساحة، إلى جانب قوات الأمن والشرطة».

وحول تركيبة القوات الجديدة (رضويون)، قال قائد الحرس الثوري في منطقة بوشهر، إن «هذه القوات التي تم تشكيلها من الحرس الثوري، والباسيج، ووزارة الاستخبارات، والشرطة، مهمتها إرساء الأمن في البلاد».

وأما عن الأوضاع القانونية لمن تم اعتقالهم أثناء الاحتجاجات الأخيرة، فقد قال رئيس السلطة القضائية الإيرانية إبراهيم رئيسي: «علينا الإسراع بكشف مصير المعتقل، لمعرفة من هم أقل جرماً، أما الذين كان لهم دور في انعدام الأمن في المجتمع وأثاروا الشغب، فوضعهم مختلف».

وفي سياق متصل، حذر رئيس مجلس قضاء ري، حسن خليل آبادي، من أوضاع معتقلي الاحتجاجات الأخيرة في سجن فشافويه، وقال: «لا توجد في السجن إمكانيات كافية، فأعداد السجناء قبل الاحتجاجات أكثر من سعته، وبعدها زاد العدد، والآن لا يستوعبهم».

وعلى الرغم من اعتماد النظام الإيراني بشكل كلي على النهج الأمني في معالجة الأزمة الحالية، فإن سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي، أكد أنه «إذا لم نجر إصلاحات في النظام الاقتصادي، فعلينا أن نتوقع انهياراً للعملة يصل إلى 25 ألف تومان للدولار الواحد»، في الوقت الذي قال فيه مستشار قائد الحرس الثوري الإيراني، علي يلالي: «لولا قطع الإنترنت لعمّت الاضطرابات جميع البلاد».

وكانت تقارير صحافية وحقوقية، قد أفادت بأن من قتلوا أثناء الاحتجاجات التي اندلعت مطلع الأسبوع الماضي بسبب رفع أسعار البنزين، تزيد أعدادهم على 150 قتيلاً من المحتجين على يد القوات الأمنية، إضافة إلى مئات الجرحى والمعتقلين.

غوتيريش يسعى لإعادة توحيد قبرص

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش

«وكالات»: أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، موافقته على العمل من أجل عقد سلسلة جديدة من المحادثات غير الرسمية مع زعيمي قبرص، بعد اجتماع في برلين حول مصير الجزيرة المقسمة.

وأقرت الأطراف في هذا الاجتماع بأن أي مناقشة جديدة يجب أن «تكون مختلفة».

والتقى غوتيريش الرئيس القبرصي اليوناني نيكوس أناستاسيادس والزعيم القبرصي التركي مصطفى أكينجي في العاصمة الألمانية لإجراء محادثات «ثلاثية غير رسمية» بغية الأمل في زخم جديد لإحياء محادثات السلام المتوقفة في البلاد منذ فترة طويلة.

وقال غوتيريش في بيان «تعهدت بأن أستكشف مع الزعيم القبرصي التركي والزعيم القبرصي اليوناني والقوى الضامنة إمكانية عقد اجتماع خماسي مع الأمم المتحدة في المرحلة المناسبة». والقوى الضامنة هي بريطانيا وتركيا واليونان.

وأضاف «من المسلّم به أن هذه المرة يجب أن تكون مختلفة».

وفي أغسطس، أجرى الزعيمان القبرصيان لقاء غير رسمي في المنطقة العازلة التي تقسم العاصمة نيقوسيا إلى قسمين، لكنهما أخفقا في تحقيق أي تقدم في إطار إحياء المفاوضات.

وينتشر في البلاد عسكريون أتراك منذ عام 1974، تاريخ غزو تركيا للجزيرة واحتلال جزئها الشمالي بعد انقلاب دعمه العسكريون الحاكمون في اليونان.

وتسيطر جمهورية قبرص المنضمة للاتحاد الأوروبي منذ عام 2004 على ثلثي الجزيرة أي قسمها اليوناني المعترف به دولياً. وتدير الثلث الشمالي من الجزيرة «جمهورية شمال قبرص التركية» التي لا تعترف بها إلا أنقرة.

ولا يزال لتركيا نحو 30 إلى 40 ألف عسكري في شمال قبرص.

في عام 2003، فتحت نقاط عبور على طول «الخط الأخضر» الذي يخضع لسيطرة الأمم المتحدة ويقسم الجزيرة إلى شطرين.

وعقدت على مر السنوات جولات مفاوضات لإعادة توحيد قبرص برعاية الأمم المتحدة بين زعماء الطرفين لكنها انتهت بدون نتيجة.

تصادم مروحتين يخلف 13 قتيلاً فرنسيا في مالي

«وكالات»: قُتل 13 عسكرياً فرنسياً من قوة برخان في مالي، بعد تصادم مروحيتين أثناء عملية ضد إرهابيين، حسب ما أعلنت الرئاسة الفرنسية، أمس الثلاثاء.

وأوضح البيان أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أحيا «بالغ درجات الاحترام ذكرى جنود القوات البرية، ستة ضباط وستة مساعدين، وكابورال سقطوا في عملية، وقتلوا من أجل فرنسا في المعركة الصعبة ضد الإرهاب في منطقة الساحل».

الاتحاد الأوروبي يوافق على مفوضية لا تضم بريطانيا

أعضاء الاتحاد الأوروبي

«وكالات»: وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على مفوضية أوروبية تضم 27 عضوا من دون ممثل عن بريطانيا التي تعتزم الخروج من التكتل.

وخلال اجتماع في بروكسل وافق الوزراء الـ27 على التشكيلة التي اقترحتها رئيسة المفوضية المنتخبة أورسولا فون دير لايين للذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي.

وأعلن المجلس الأوروبي الذي يضم الدول الأعضاء أن «هذا يمهد الطريق أمام تصويت في البرلمان الأوروبي، للموافقة على المفوضية بأكملها كهيئة»، وسيتم عرض المفوضية التي سترأسها فون دير لايين أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ يوم الأربعاء المقبل، ومن المتوقع أن تتولى مهامها في الأول من ديسمبر المقبل.

ونظريا، يتعين أن تشمل المفوضية ممثلا عن كل أعضاء الاتحاد، ومن غير المتوقع أن تغادر بريطانيا الكتلة قبل 31 يناير 2020، غير أن حكومة بوريس جونسون تقول إن ليس بإمكانها اختيار مرشح قبل الانتخابات البريطانية في 12 ديسمبر المقبل.

ويحذر البعض في بروكسل من أن توجيهات المفوضية الجديدة يمكن أن تتعرض لطعون قانونية في حال قال معارضون إن الهيئة لم يتم تشكيلها بشكل صحيح، وأطلقت بروكسل إجراءا بحق لندن بداعي انتهاك قانون الاتحاد الأوروبي، سعيا لإثبات أنها حاولت بحسن نية إيجاد مفوض بريطاني.

وقال المجلس «لم تقترح المملكة المتحدة أي مرشح لعضوية المفوضية»، وأضاف «لا يمكن لذلك أن يقوض العمل الطبيعي للاتحاد ومؤسساته وبالتالي لا يمثل عقبة أمام تعيين (أعضاء) المفوضية المقبلة».

أفغانستان: مقتل 26 من طالبان في عمليات شنتها القوات الخاصة

كابول – «وكالات»: قال مسؤولون عسكريون إن القوات الخاصة قتلت 26 عنصرا من طالبان، في عمليات جرت أمس الأول في ثلاثة أقاليم.

ونقلت وكالة أنباء «خاما برس» الأفغانية عن المسؤولين أن القوات الخاصة قتلت 12 مسلحاً من طالبان، في غارة على مدينة قندوز في الإقليم الذي يحمل نفس الاسم شمالي البلاد، ودمرت مخبأ صغيرا للأسلحة.

وقال المسؤولون إن القوات الخاصة قتلت في عملية أخرى منفصلة 11 عنصراً من طالبان ودمرت مخبأ صغيرا للأسلحة، في غارة على لاغمان بمنطقة البنغار.

وأضافوا أن القوات الخاصة قتلت 3 آخرين في غارة أخرى بمنطقة البشنج في الإقليم نفسه.

المحكمة الأمريكية العليا توقف مؤقتاً الكشف عن سجلات ترامب المالية

تنامي التوتر بين الرئيس الأمريكي ووزارة الدفاع

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: من عفو رئاسي على جنود حكم عليهم في جرائم حرب، إلى رفض عسكريين متحولين جنسياً، مروراً بالانسحاب من سوريا، يبدو أن قرارات القائد الاعلى للجيش دونالد ترامب، تثير توتراً مع وزارة الدفاع.

وشكلت إقالة قائد البحرية الأمريكية الأحد، آخر مثال للعلاقات المضطربة بين الرئيس الأمريكي بمن كان يسميهم في بداية ولايته «جنرالاتي».

وأثارت قرارات ترامب بالعفو عن عدد من الجنود الذين أدينوا في جرائم حرب، أزمة في صلب القضاء العسكري الأمريكي. وحين أراد قائد البحرية الأمريكية ريتشارد سبنسر ترميم الأمر، أخفق وخسر منصبه.

واقترح سبنسر اتفاقاً سرياً مع ترامب دون إبلاغ وزير الدفاع مارك اسبر، الذي شعر بالخيانة، فأقاله. لكن وزير الدفاع اضطر للامتثال عندما أمره الرئيس ترامب بالعفو التام عن أحد الجنود، هو إدوارد غالاغير، الذي دافعت عنه قناة فوكس نيوز المحافظة.

واعتبرت الخبيرة في قضايا الدفاع في جامعة جورج تاون كايلين ليلمدج، أن «ترامب يضعف القضاء العسكري للدفع بمصالحه السياسية». وأضافت أن الرئيس الأمريكي الذي يجامل القادة المستبدين «يتعلق من ينتهك قوانين الحرب».

ومع أنه يبدو أن ترامب يحظى ببعض الدعم من الجنود الذين يصفقون له في زياراته القواعد العسكرية، فإن أول توتر ظهر سريعاً عندما أعلن في صيف 2018 في تغريدة، أنه ينوي منع الجيش الأمريكي من توظيف المتحولين جنسياً. السياسة الجديدة التي بدأ تنفيذها.

كما فاجأ الرئيس وزارة الدفاع بإعلانه إرسال عسكريين إلى الحدود مع المكسيك لاحتواء الهجرة غير الشرعية.

وكانت هناك أيضاً قضية العرض العسكري الذي رغب فيه ترامب، وأزعج العسكريين الأمريكيين الذين لا يحبذون عرض قوتهم أمام مسؤول منتخب.

وهناك أيضا خاصة الإعلانات المتكررة للرئيس عن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، الأمر الذي عارضه الجيش الأمريكي بشدة.

وكان الإعلان الأحادي الأول للانسحاب في ديسمبر 2018 وراء استقالة وزير الدفاع السابق جيم ماتيس المدوية. وذكر الجنرال السابق في مشاة البحرية ترامب خاصة بواجب واشنطن تجاه حلفائها.

وفي مؤشر على استمرار التوتر في علاقة الرجلين، وصف ترامب أخيراً ماتيس بـ«أكثر جنرال حظي بما يفوق قيمته في العالم»، ورد عليه ماتيس بأنه «أثبت قيمته في ساحات المعارك، حين أثبت ترامب قيمته بشهادة من طبيب».

واتهم ترامب مراراً بتسييس الجيش خاصة في يونيو 2019 عندما طلب البيت الأبيض من اليابان إبقاء مدمرة قاذفة صواريخ باسم السيناتور جون ماكين الذي يكرهه، بعيداً عن نظره.

وأخيراً شكك البيت الابيض علناً في ولاء عسكري حاصل على أوسمة هو اللفتنانت كولونيل الكسندر فيندمان، الشاهد الرئيسي في التحقيق في إقالة ترامب.

وقال بيتر فيقر الخبير في القوات المسلحة في جامعة دوكي: «ستكون هناك دائما مناوشات بين المدنيين والعسكريين». لكنه أضاف أنه رغم أن تدخلات الرئيس لإلغاء أحكام القضاء العسكري «تدخل ضمن صلاحياته، لكنها لا تنم عن حكمة».

وذهب السناتور الديمقراطي جاك ريد أبعد من ذلك فوصف هذه التدخلات بـ «مخجلة وغير مسؤولة»، منددا بإدارة ترامب «المختلة».

من ناحية أخرى منعت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الإثنين مؤقتا، قرار محكمة أدنى يجبر شركة المحاسبة التي تتولى أعمال الثناء توليه منصبه.

إقراراته الضريبية لمشرعي مجلس النواب.

وقالت المحكمة إنها ستوقف قرار المحكمة الأدنى فيما ستقرر المحكمة العليا ما إذا كانت ستنظر في التماس الرئيس.

وطلب مشرعون ديمقراطيون من شركة المحاسبة تسليم سجلات ترامب المالية في إطار تحقيقاتهم بشأن الرئيس، وأقام ترامب دعوى قضائية ضد شركة المحاسبة لمنع تسليم السجلات.

كما أصدر محققون جنائيون في نيويورك أمرا لتسليم السجلات المالية للرئيس في قضية منفصلة من المحتمل أن تنظرها المحكمة العليا أيضا بجانب قضية الكونغرس.

ويسعى معارضو الرئيس منذ فترة طويلة للحصول على الإقرارات الضريبية للقطب العقارات الثري، ويرفض ترامب الكشف عن الوثائق منذ أن رشح نفسه لمنصب الرئاسة، مخالفا بذلك تقليدا متبعا على مدى عقود.

ويقول محامو ترامب إن الرئيس محصن من التحقيقات الجنائية أثناء توليه منصبه.

وقالت المحكمة العليا إن ترامب يجب أن يقدم التماسه بشأن قرار المحكمة الأدنى بحلول الخامس من ديسمبر، وبعدها ستنظر المحكمة على الأرجح القضية في الأشهر المقبلة.

من جهة أخرى أصرت قاضية أمريكية دون ماكجان المحامي السابق للبيت الأبيض بالإدلاء بشهادته أمام الكونغرس، قائلة إن ادعاء الرئيس دونالد ترامب بشأن «الحصانة المطلقة» من مذكرات استدعاء الكونغرس لا تنطبق على مساعديه السابقين والحاليين.

وربما يجري الطعن على القرار – عملية قد تكون مطولة– من قبل إدارة ترامب، التي تسعى إلى منع أحد كبار محاميي ترامب من الإدلاء بشهادته حول الفترة التي قضاها أثناء خدمته في البيت الأبيض.

وقالت كيتانجي براون جاكسون، قاضية محكمة محلية أمريكية، في قرارها المطول: «لقد ذكرنا ببساطة، أن العبرة الرئيسية من التاريخ الأمريكي المسجل من 250 عاما هي أن الرؤساء ليسوا ملوكا».

ويعد ماكجان شخصية محورية في تحقيق من قبل مشرعين ديمقراطيين بشأن محاولة محتملة من قبل ترامب لعرقلة تحقيق المستشار الخاص روبرت مولر بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية واحتمال التواطؤ بين حملة ترامب وروسيا.

ووفقاً لتقرير مولر، فقد أمر ترامب ماكجان بإقالة مولر، لكن ماكجان لم يستجب إلى الطلب.

ولم يكشف تحقيق مولر عن أي دليل على التواطؤ بين ترامب وروسيا، لكنه أوضح حالات متعددة لعرقلة الرئيس المحتملة للعدالة.

وقال بيل بيرك محامي ماكجان لموقع «بوليتيكو» الإخباري الأمريكي إن المحامي السابق في البيت الأبيض سيمتثل للقرار ما لم يتم الطعن عليه بالاستئناف.